2. الانتحار "الحاجة إلى براديغما جديدة"، المجلة السورية للعلوم الإنسانية (قلمون)، العدد الخامس عشر، أبريل 2021. (منشور)

على الرغم من اعتبار الانتحار ظاهرة اجتماعية قديمة قدم البشرية ذاتها، إلا أن الدراسة العلمية لهذه الظاهرة جاءت إلى الوجود متأخرة للغاية. وأيًا كانت العقبات الاجتماعية والمشكلات العلمية والمنهجية التي كانت بمثابة عقبة كأداء في سبيل تطور دراسات الانتحار وتحررها من الدراسات الفلسفية الأدبية والدينية، تلك التي رافقتها منذ أمد بعيد، فقد بدأ الاهتمام العلمي بدراسة الانتحار يعود إلى الواجهة منذ دراسة دوركايم حول الانتحار في أواخر القرن التاسع عشر، تلك التي شكلت نقلة نوعية في هذا الميدان، على الرغم من إنها لم تكن سوى إعادة صياغة علمية لمجهودات وافتراضات سابقيه.

وبحسب ذلك، فإننا –عبر هذه الدراسة- سنحاول استعراض أهم الاتجاهات الفلسفية والعلمية التي عنيت برصد ودراسة وتفسير الانتحار، محاولين تبيان أوجه القصور النظري التي يكتنفها والمشكلات المنهجية والعملية التي تعترضها، وذلك في سبيل تكوين رؤية علمية تكاملية في دراسة الظاهرة؛ رؤية عابرة للتخصصات ومتخطية للخندقة الفكرية لها، فعلى الرغم من التراث النظري الهائل الذي تم إنتاجه حول ظاهرة الانتحار، وما تبعه من تفسيرات وتأويلات لها، إلا أن أيًا منها لم يقدم سوى تفسيرات جزئية لظاهرة ذات أبعاد بنائية وتاريخية في كل من المستوى الفردي والاجتماعي، ذلك ما يجعل التأليف بين بعض هذه النظريات والبناء عليه أمرًا لا مناص منه من أجل نظرة أكثر شمولًا وتكاملًا.

فمن الملاحظ في هذا الميدان (دراسة الانتحار) أن النتائج الإمبيريقية تتقدم باستمرار بينما يتخلف الفهم النظري العابر للتخصصات إلى حد كبير، فلم تتجاوز كثير من تلك الفهوم النظرية عتبة نظرية دوركايم على أهميتها، فلم تلبث أن أعادت إنتاج نظريته في أثواب جديدة. لم يأت هذا القصور النظري من فراغ، بل جاء كمحصلة لمجموعة من المشكلات النظرية والمنهجية التي وقفت عقبة كأداء أمام التقدم النظري لفهم وتفسير الظاهرة الانتحارية على مدى عقود.

تأتي على رأس هذه المشكلات قضية عدم وجود مصطلحات وتعريفات متفق عليها أو حتى تصنيف متفق عليه لوصف مجموعة كاملة من الأفكار والسلوكيات الانتحارية، كما يواجه العلماء في هذا السياق مشاكل منهجية تتعلق بالقضايا غير المتجانسة داخل أنظمة متعددة هرمية ومتشابكة؛ تتصل هذه القضايا بشكل رئيس بتحديد الهدف من البحث: هل هو الانتحار أم السلوك الانتحاري أم الأفكار الانتحارية أم أشكال حادة من الأزمات الشخصية تحرض على الانتحار؟، تلك هي أهداف مختلفة تتفحص ظواهر مختلفة، ومن ثم يمكن أن يؤدي التداخل بينها إلى مغالطات في المناهج الإمبيريقية، ومن ثم في التفكير النظري.

وبحسب ذلك، ليس بمقدورنا-وربما لن يكون بمقدورنا-على الأقل في المدى المنظور- أن نقطع بالعوامل والأسباب التي تقود الأفراد إلى الانتحار، حيث إن كل الدراسات التي حاولت تفحص السلوك الانتحاري قد اعتمدت إما على مصادر ثانوية (كالأهل والأقارب والأصدقاء والجيران والمدرسة والجامعة، فضلًا عن البيانات الشُرَطية) للحصول على بيانات الأفراد الذين نفذوا فعل الانتحار، أو إنها اعتمدت على أشخاص حاولوا الانتحار، إلا ان هذه المحاولة يمكننا أن نخضعها إلى العديد من التفسيرات التي لا تمت لمحاولة الانتحار الصادقة بصلة (حيث قد تكون هذه المحاولة من أجل لفت الأنظار أو طلب المساعدة أو استجداء

الحب والعطف)، الأمر الذي يجعل من عملية الجزم بالعوامل والأسباب المؤدية للانتحار عملية عبثية وغير دقيقة.

ثم تأتي مشكلة في غاية الأهمية تتصل بالخندقة الفكرية لعلماء كل تخصص، الأمر الذي أعاق -لفترة طويلة- الرؤية التكاملية للظاهرة، حيث ظل كل فريق من هؤلاء العلماء يُدافعون باستماتة عن تخصصهم باعتباره التخصص الجامع والمالك لناصية كل الظواهر التي يدعي دراستها، وهو ما شكل عائقًا أمام الدراسات البينية العابرة للتخصصات المتصلة بدراسة الظاهرة الانتحارية.

واتصالًا بالمشكلة الأخيرة، ظلت هناك إشكالية كبرى بين أكبر تخصصين تصديا لدراسة هذه الظاهرة (أقصد علمي النفس والاجتماع) لا تزال تلوح في الأفق إلى الآن، تلك التي تتصل مباشرة بأسبقية الفرد على المجتمع(كما يدعي علم النفس) أو أسبقية المجتمع على الفرد(كما يدعي علم الاجتماع)، الأمر الذي دعا بعض المنظرين إلى محاولة التوفيق بين الوجهتين، بحيث أمكنهم النظر إلى البنيتين الفردية والاجتماعية، فضلًا عن البيولوجية، باعتبارهما تتبادلان التأثير والتأثر. وبحسب ذلك، ظلت هناك مجموعة من الإشكالات النظرية والمنهجية التي يجب إعادة النظر فيها بغية إحراز تقدم في دراسات الانتحار وتحررها من الأنساق التقليدية:

1. **يجب إعادة النظر في الرؤى الكبرى والصغرى لعلم الاجتماع:** حيث يجب توسيع الرؤية النظرية للمساهمات الاجتماعية، بحيث تفحص الانتحار على أنه شيء يحدث ليس فقط داخل الجماعات أو المجتمعات، ولكن أيضًا للأفراد الذين يسكنون تلك الجماعات وهذه المجتمعات، ومن ثم ربما يجب على علماء الاجتماع دمج الرؤى الفردية للظاهرة مع نظرتهم الكلية لها، حتى يتمكنوا من رؤية الجوانب الجوانية التي ربما تقف كاستعدادات للقيام بفعل الانتحار.
2. **المشكلة المستعصية للبيانات حول الانتحار:** ففي ظل غياب البيانات الدقيقة حول مشكلة الانتحار - ربما تحت تأثير ضغوطات ثقافية واجتماعية وسياسية- في كثير من البلدان، تصبح الدراسات الرصينة والموثوقة لهذه الظاهرة نادرة، الأمر الذي أعاق التطور النظري. وعلى الرغم من امتلاك علماء الاجتماع اليوم لأدوات تحليلية مهمة في هذا الصدد، فإنه من الصعب الحصول على بيانات عالية الجودة ومتعددة المستويات بشأن حالات الانتحار.
3. **توضيح طبيعة وآليات التأثير الاجتماعي والثقافي:** ندعو هنا إلى إعادة النظر في النظريات الاجتماعية للانتحار التي استمدت افتراضاتها من المنظور الدوركايمي المهيمن ومحاولة تدقيق الاتجاهات الأحدث في الفكر الاجتماعي. على سبيل المثال الجمع بين منظوري دورة الحياة ونظريات التقليد، فالأول يوفر فهمًا لتوقيت الانتحار بينما يستهدف الأخير تلك القوى أو الأحداث الكامنة التي تشكل استعدادًا للانتحار.
4. **الاستفادة من النطاق الكامل للأدوات السوسيولوجية:** حيث يمكن القول أن الأبحاث السابقة والحالية حول الانتحار كانت تهيمن عليها بشكل كبير مناهج ذات توجه كمي، ومن ثم غابت المنهجيات البديلة - طرق الأساليب النوعية أو المختلطة - على الرغم من أن إرث دوركايم، وطبيعة البيانات المتاحة، وأولويات التمويل قد تفسر جزئيًا هذا التوجه.

وبالنظر إلى الإشكالات الفائتة، تصبح النظرة التكاملية العابرة للتخصصات أكثر مناسبًة لحل كثير من هذه الإشكالات، حيث يمكننا من خلال تلك الوجهة أن نتجاوز فكرة التعارض بين الفرد/المجتمع والتحليلات

الميكرو/ الماكرو، ومن ثم إمكانية النظر إلى بنى الشخصية الفردية باعتبارها في تفاعل مستمر مع البنى الاجتماعية التي تحيا فيها، وبالتالي إمكانية القول بالتأثير والتأثر المتبادل بين تلك البنى جميعًا. وكذلك يمكننا الإستفادة القصوى من الأدوات المنهجية والعُدة النظرية للعديد من التخصصات التي تتناول ظاهرة الانتحار.

وتأسيسًا على ذلك، يمكننا صياغة بعض الافتراضات المستخلصة من العديد من النماذج النظرية المستمدة من ميداني علم النفس والاجتماع، تلك التي تم شرح بعضها في متن هذه الدراسة، والتي يمكنها أن تقدم تفسيرًا أكثر معقولية للسلوك الانتحاري، ومن ثم يمكن البناء عليها لإنتاج نموذج نظري أكثر كفاءة في تفسير الانتحار، وذلك على النحو التالي:

1. يرتبط الانتحار بالدور النشط للفرد في عملية النمو السلوكي للفرد التي تحدث بمرور الوقت كجزء من عملية معقدة تنطوي على نظام من التفاعلات داخل الفرد وبين الفرد والسياقات البيئية التي هو جزء منها.
2. تتصارع الجوانب الضعيف من شخصية الفرد (والتي قد تنجم عن سوء المعاملة الوالدية أو انفصال أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما، أو الضعف البيولوجي ...إلخ)، مع الجوانب الإيجابية من شخصيته والتي تواجه الضغوط بفاعليه (كالمرونة العقلية والقدرة على التأثير وقوة الشخصية....إلخ)، وذلك من أجل حسم موقف الفرد من الانتحار.
3. يرتبط الانتقال من التفكير في الانتحار إلى تنفيذ الانتحار بالعديد من العوامل الوسيطة التي يمكنها أن تقود الفرد إلى الانتحار أو تُبعده عنه كالرغبة في الانتحار والقدرة المكتسبة على الانتحار والوصول إلى الوسائل المميتة.
4. استمرار تعرض الفرد للألم والمعاناة –خاصة من خلال محاولات انتحار فاشلة- يُعزز قدرته المكتسبة على الانتحار.
5. يرتبط ميل الفرد إلى الانتحار بتأطيره للمعاناة والأزمات التي يُعايشها وبإدركه للبدائل والخيارات الممكنة.
6. يرتبط الانتحار باستقرار ومتانة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من ناحية وبين الفرد وأقرانه وأحبائه في هذا المجتمع من ناحية أخرى. ويرتبط استقرار ومتانة العلاقات الاجتماعية في المجتمع بمدى توافق الأفراد فيه مع المطالب والتوقعات النموذجية المقبولة اجتماعيًا التي يفرضها المجتمع.
7. يرتبط الانتحار بصراع الدور المرتبط بمكانات غير متكاملة. فقد يعترف شاغلو المكانات بتضارب الأدوار ويمتنعوا عن الإشغال، كما هو الحال عندما يرفض المتزوج أن يصبح بحارًا، وإذا لم يُغير شاغل المكانات غير المتوافقة أحدها طوعًا، فقد يتم فرض التغيير(طرد البحار المتزوج)، الأمر الذي قد يفرض مزيدًا من الضغوطات على الأفراد، ما قد يدفعهم إلى الانتحار.